

**الخصخصة و"الإصلاحات الاقتصادية"
خيبات العقيدة و رهانات الواقع**

الحلقة الثالثة

2018

الجذور والاسباب الكامنة وراء مطلب المؤسسات المالية والنقدية الدولية بالزام البلدان

المدينة بالتكيف الهيكلي

الاقتصاد السياسي لظاهرة المديونية العالمية

بداية لا بد من الاشارة الى ان سياسات التكيف الهيكلي، أو ما يمكن تسميتها بـ "برامج التكيف الاقتصادي الدولية"، تعتبر سياسات حديثة التطبيق نسبياً، حيث ارتبطت نشأتها أساساً بـ "تفجر أزمة المديونية الخارجية" التي اجتاحت البلدان النامية منذ العام 1982- بإعلان المكسيك، ومن ثم بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، خصوصاً، إضافة إلى دول من آسيا عن عجزها عن القدرة على سداد ديونها الخارجية. ولهذا فان المقاربة الصحيحة للإشكاليات المرتبطة بالتكيف الهيكلي تقتضي التوقف عن اشكالية المديونية ومساراتها الفعلية والتي خلقت الشروط والظروف لتطبيق وصفة التكيف الهيكلي باعتبارها احدى آليات اعادة ادماج البلدان النامية في النسق الرأسمالي العالمي وفي الظروف التي شهدها هذا النسق في اوائل الثمانينات من القرن العشرين.

شهدت الفترة التاريخية التي تلت الحرب العالمية الثانية سيادة أطروحة على صعيد التفكير النظري والممارسة، فحواها أن حركة رأس المال على الصعيد العالمي تمثل محفزاً للتطور الاقتصادي (التنمية) سواء بالنسبة للبلد المصدر أو بالنسبة للبلد المستورد. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالبلدان "الضعيفة التطور"، التي بنتيجة عدم كفاية التراكم الداخلي، استفادت من المصادر الرأسمالية الخارجية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي سريع، وبالأخص عندما ارتبط هذا النمو بتغيير البنية الاقتصادية السائدة. غير أن تجربة سنوات السبعينات من القرن العشرين وما تلاها قد أسقطت هذه الأطروحة، حيث تحولت الاستدانة من مصدر أو محفز للتطور الى عائق له، وتحولت العديد من البلدان "الضعيفة التطور" من مستوردة لرأس المال الى مصدر له.

ولو تسنى لأحد أن يؤرخ لتاريخ الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال الفترة التي تمتد منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، الصاخب، لكانت **المديونية الخارجية**، من حيث تطورها وانفجارها، في أزمة في بداية الثمانينات من القرن العشرين، هي إحدى أبرز الظواهر السائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يتعين دراستها والكشف عن مضامينها والآثار التي تتركها وإنتاج معرفة بصدها. إن متابعة التطور التاريخي للمديونية على الصعيد العالمي تسمح لنا بالإشارة الى **تورط** عدد كبير من البلدان النامية وعدد من الدول التي تنتمي الى خانة "البلدان المتطورة" في مصيدة المديونية وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية المتشعبة. هكذا إذن وجدت هذه البلدان نفسها في **مأزق** لا يمكن الخروج منه. وتتجلى فحوى هذا **المأزق** في صعوبة الموازنة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدمة هذه الديون (الفوائد + الأقساط) وبين الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية التي تلزم تمويل الاستهلاك والإنتاج والاستثمار¹.

يعكس نمو المديونية الخارجية **التبعية الاقتصادية** المتزايدة والتغيرات النوعية في أشكالها. فحجم المديونية يتحدد، من جهة، بنطاق توسع الإمبراطوريات المالية العالمية وسماتها المحددة الجديدة، ومن جهة أخرى بمتطلبات التنمية المشوهة للبلدان المدينة ذاتها. فقد جعل رأس المال المالي من المديونية الخارجية على هذه البلدان عاملاً إضافياً، لكنه الأهم في هذه الظروف، لتشديد الاستغلال، والتحكم بالفائض الاقتصادي المنتج في هذه البلدان وتحويل معظمه الى الخارج.

لهذه الحلقة **هدف** محدد يتمثل بالكشف عن طبيعة العلاقة بين المديونية وبرامج التكيف الهيكلي، عبر **رصد وتحليل طبيعة المديونية الخارجية** على الصعيد العالمي وما انطوت عليه من نتائج وآثار متنوعة

¹ قارن: د. رمزي زكي، "الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلدان العربية"، مصدر سبق ذكره، ص 17.

على البلدان النامية، تمثلت في خضوع العديد منها لتطبيق ما يسمى بـ "برامج التكيف" و"التثبيت الاقتصادي" والخصخصة التي تعودت المؤسسات المالية والنقدية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن "تقترحها" على البلدان المدينة، التي تعاني من صعوبات في خدمة ديونها وتطلب إعادة الجدولة.

وحيث تطرح قضية المديونية الخارجية للتأمل والتفكير سيتعين تحليلها انطلاقاً من إشكالية متعددة الصعد، نبدأها ببحث الإطار النظري والبعد التاريخي لهذه المديونية على الصعيد الدولي وكيف تطورت لتنفجر في أزمة، وما تركته من آثار وأبعاد مأساوية على البلدان المدينة وشعوبها وخصوصاً الطبقة العاملة والكادحين عموماً.

المبحث الأول: الإطار النظري والبعد التاريخي للمديونية الدولية بعض الإشكاليات المرتبطة بتحليل الظاهرة

خلفية تاريخية

بداية لا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة الديون الخارجية ليست ظاهرة حديثة، بل يرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أنها ليست المرة الأولى التي تقوم فيها بلدان "العالم الثالث" بالاقتراض من الدول المتقدمة، وتتسبب هذه الديون في أزمات مالية. هذا إضافة إلى أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لم تقتصر على بلدان "العالم الثالث" فقط، فتاريخ المديونية، يبين لنا كذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وغيرهم من البلدان (التي أصبحت لاحقاً متطورة)، قد لجئوا بدورهم إلى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر.²

وقد شهدت الفترة 1820 – 1914 حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوروبا الغربية ومن بينها على سبيل المثال بريطانيا التي قدرت رساميلها المصدرة خلال الفترة 1816 – 1913 بما قيمته (878) مليون جنيه إسترليني³. وقد أتجه جزء كبير من هذه الرساميل نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واتجه جزء آخر من تلك الرساميل نحو البلدان التي بات تدعى لاحقاً بـ "بلدان العالم الثالث"، والتي كان معظمها تحت السيطرة الاستعمارية.

والواقع أن ظهور أزمة المديونية في كثير من "بلدان العالم الثالث" لم يتم في فترات متقاربة زمنياً، وإنما بفترات متباعدة، وقد أدت الأزمة ببعض الدول إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية وبعضها الآخر تم احتلاله.

فمثلاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهدت الديون الخارجية للإمبراطورية العثمانية، تطوراً ملحوظاً بسبب النفقات العسكرية الضخمة التي قامت بها لأجل الحفاظ على حدودها الشاسعة، وكذلك رغبتها في التحديث على الطريقة الأوروبية، فقامت بإنشاء مشاريع في مجالات عدة، كالسكك الحديدية، ومشاريع الري والطرق. وقد تطلبت عملية إقامة هذه المشاريع أموالاً ضخمة، تم الحصول عليها من خلال الاستدانة الخارجية وبمعدلات فائدة تراوحت ما بين 6% و 9%، علماً أنه تم تنفيذ هذه المشاريع من قبل شركات أجنبية⁴. وما إن حل عام 1875 حتى وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، التي تراكمت بسرعة؛ إذ انتقلت من (5.5) مليون ليرة تركية عام 1858 إلى (218) مليون ليرة في عام 1875⁵. وهكذا فإنه وفي عام 1880، أنشئ مجلس إدارة الدين

² George Corm, *L'endettement des pays ou voie de développement: origine et mécanisme dette et Développement*, OPU, 1982, P 58.

³ Marc Raffinot, *Dette extérieure et ajustement structural*, ed C.E.F, 1991, P 25.

⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: جورج قرم، "التبعية الاقتصادية- مازق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي"، الطبعة الثانية (بيروت: دار الطليعة، 1982)، ص 49.

⁵ J.Ducruet, *Les capitaux européens au Proche-Orient*, P.U.F., Paris, 1964, P 94.

العام العثماني، وأصبح جهاز وصاية اقتصادية ومالية بيد السلطة الأوربية، وهو ما أفقد الإمبراطورية العثمانية استقلالها الاقتصادي.

مع بداية القرن التاسع عشر ظهرت الصورة الأولى من الديون الدولية لبلدان "العالم الثالث"، حيث لجأت معظم الدول المستقلة حديثاً حينها في أمريكا اللاتينية إلى الاقتراض الخارجي، لتمويل استثماراتها في الهياكل الإرتكازية، وتنمية النشاطات في القطاعات التصديرية (المناجم وقطاع الزراعة). ففي عام 1825، بلغت الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية (21) مليون جنيه إسترليني وكان معدل الفائدة الحقيقي عليها يتراوح ما بين 5.9% و 10% .

أما مصر فقد بدأت من جهتها سلسلة استدانان خارجية، نتيجة لسياسة التحديث على وفق النمط الأوروبي. وبفعل سياسة التحديث هذه، وما ترتب عنها من إقامة مشاريع هامة في مجالات عديدة، كان يتم تمويل هذه المشاريع من خلال اللجوء المفرط إلى الاستدانة الخارجية، وقد دخلت مصر في سلسلة استدانان تجاوزت بكثير قدرة الاقتصاد خلال تلك الفترة على مواجهة أعبائها. وفي عام 1876 وجدت مصر نفسها عاجزة عن تسديد ديونها الخارجية حيث ازدادت من (3.2) مليون جنيه إسترليني عام 1862 إلى (68.5) مليون جنيه إسترليني عام 1874. وتراوحت نسبة الفائدة على هذه الديون من 9% إلى 11% بينما كانت نسبة الفوائد المعتمدة في سوق رؤوس الأموال الأوروبية لا تتجاوز الـ 6% .
ومن الجدير ذكره أنه وفي سنة 1876 توقفت مصر عن تسديد ديونها الخارجية، فقد تم إجراء عمليات إعادة جدولة تلك الديون، وأنشأت لجنة الدين العمومي لمراقبة مالية مصر كمرحلة أولى لاستلاب السيادة المصرية⁶.

اما بالنسبة لتجربة آسيا في مجال الاستدانة الخارجية في القرن التاسع عشر، فلا تقل التجربة الصينية في هذا المجال أهمية عن التجارب التي جرت الإشارة إليها، علما انها جاءت متأخرة، حيث كانت النخبة الصينية الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر، قليلة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والتطور الذي حدث في أوروبا، ولم تكن لها رغبة في التحديث. ولم يتغير هذا الوضع إلا مع ظهور برجوازية محلية كانت نتيجة لتوسع المصالح الغربية في الصين، فارتبطت مصالح هذه البرجوازية مع مبادلات الرأسمالية الغربية، عندها ظهرت بعض الافكار التي دعت إلى التحديث على النمط الأوروبي، فلجأت الصين إلى الاستدانة الخارجية لتمويل مشاريع إقامة خطوط السكك الحديدية وغيرها، كما استخدم جزء من الديون التي حصلت عليها لتسديد مبالغ التعويضات المفروضة عليها نتيجة الهزائم الحربية التي منيت بها. وقد حصلت الصين على قسم كبير من ديونها من الحكومة الروسية التي كانت بدورها تحصل عليها من السوق المالية الأوروبية لا سيما السوق المالية الفرنسية. وقد شهدت الاستدانة الخارجية للصين تزايدا ملحوظا حيث بلغت (279.7) مليون دولار عام 1902 وارتفعت إلى (496.2) مليون دولار سنة 1914. هذا مع العلم ان الصين واجهت صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، مما اضطرها إلى رهن مداخلها الجمركية والضريبية لخدمة ديونها الخارجية.

اما في القرن العشرين فانه وبحلول بداية الثلاثينات منه، وبسبب الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى (1929 – 1933) والتي كان من نتائجها تراجع مداخل صادرات بلدان "العالم الثالث" المدينة بنسبة تزيد عن 60% جراء الركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصاديات الدول المتقدمة، وتزايد النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة، وانهييار أسعار المواد الأولية التي تصدرها بلدان "العالم الثالث"، فقد وجدت بلدان

⁶ جورج قرم، " التبعية الاقتصادية- مآزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي"، مصدر سابق، ص 48.

أمريكا اللاتينية وبلدان شرق أوروبا وتركيا والصين نفسها خلال تلك الفترة في أزمة ديون أدت بها إلى توقفها عن السداد.⁷

وابتداء من عام 1955، حدثت تحولات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وعرفت الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث تزايداً كبيراً حيث انتقلت من (8) مليار دولار عام 1955 إلى (63.5) مليار دولار عام 1970 أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة بما يقارب 8 مرات.⁸

الحاجة إلى مقارنة منهجية أخرى

بعد هذا العرض المكثف لتاريخ المديونية العالمية حتى لحظة انفجارها المدوي في بداية ثمانينات القرن العشرين تقتضي الإشارة إلى **ملاحظة منهجية** نراها ضرورية وهي أنه لن يكون ممكناً تفسير أزمة المديونية الدولية، وخصوصاً مديونية البلدان النامية، من خلال المقولات والنظريات التقليدية السائدة في بعض المدارس الاقتصادية، من قبيل: حركة رؤوس الأموال الدولية، نظريات العجز والفائض في ميزان المدفوعات وآليات تسويتها.... الخ، وذلك لأن هذا التفسير سيكون مضللاً. ويبدو أن عدم تقدم التفكير النظري في مجال المديونية ناجم عن استخدام هذه المقولات والنظريات التي هي ليست تاريخية أصلاً، لأنها تهمل علاقات التبعية والتطور اللامتكافئ، كظواهر تاريخية ملموسة، وتنظر إلى العالم كما لو أنه مجموعة موحدة، أي في وحدته المتطابقة (التمائل) وليست المتناقضة. إن هذا التفسير يتجاهل، عامداً، ما طرأ على رأس المال من تدويل متعاطم في ظلّ تنامي قوة الشركات الاحتكارية الدولية النشاط، التي خلقت إمبراطورية عالمية المدى وأحدثت نوعاً من التوليف والوحدة البالغة التعقيد بين وحدات الإنتاج على المستوى العالمي وبين المؤسسات المصرفية العالمية.⁹ ولهذا فإن إنتاج معرفة علمية صادقة عن تطور المديونية الدولية وانفجارها في أزمة وتأصيلها يستلزم النظر إليها في إطار سيرورات تراكم رأس المال في العالم الرأسمالي والأزمة التي اندلعت فيه منذ بداية السبعينات من القرن العشرين. إذ أنه عادة ما تتزامن الأزمات النقدية بتفاقم الأوضاع المالية والنقدية، حيث يتم إغراق الاقتصاد بكميات كبيرة من النقود في محاولة لإبطاء الأزمة أو تأجيلها، بيد أنه سرعان ما تؤدي هذه الزيادة غير العادية في كمية النقود إلى انهيار النظام النقدي وحدثت الأزمة.¹⁰

ومن المعلوم أن النظام الرأسمالي العالمي قد دخل منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين في أزمة بنيوية عميقة كانت تشتعل في مراكزه المتقدمة داخل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المحلي والدولي، بغض النظر عن مظاهر "العافية" الخارجية التي يبدو عليها.

إن الكشف عن خصوصية أزمة الرأسمالية المعاصرة منذ سنوات السبعينات من القرن العشرين يستدعي ضرورة تأصيلها وتحديد أسبابها بشكل منهجي صحيح.¹¹ ورغم تأكيد مختلف المدارس الاقتصادية، آنذاك، على وجود أزمة اقتصادية يمر بها الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الفترة المشار إليها أعلاه إلا أن الخاصية المميزة في هذا المجال هي **الاختلاف الجذري** بين تلك المدارس في تفسير أسباب

⁷ قارن: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث - دراسة حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة (الجزائر)، السنة الجامعية 2006/2007، ص 66 ولاحقاً. وقد استفدت من هذه الدراسة في بلورة هذه المقدمة التاريخية.

⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: فواد مرسى، "الرأسمالية تجدد نفسها"، مصدر سابق، ص 294.

⁹ قارن: د. رمزي زكي، "أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة". "دراسات عربية" العدد 6/نيسان - أبريل/1985، ص 7؛ كذلك: أ. س. سيسوف، "المصارف متعددة الجنسية - نموها واتساع نفوذها في الخارج". تعريب د. علي مجد تقي عبد الحسين القزويني (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989)، ص 95 ولاحقاً.

¹⁰ قارن:

Edward Elgar, Cheltenham. Foster, John B and Fred Magdoff (2009): "The great financial crisis. Causes and consequences". Monthly Review Press.

¹¹ لمزيد من التفاصيل قارن:

Peter Bell and Harry Cleaver, "Marx's Theory of Crisis as a Theory of Class Struggle". *The Commoner*. N.5, autumn 2002.

Clarke, S. "The Marxist Theory of Crisis", *Science and Society*, 1990, 54/4, p. 442-467.

الأزمة وتحديد الحقل الذي تندلع فيه ضمن عملية إعادة الرأسمالية. وهنا يمكن تمييز اتجاهين أساسيين في المناظرة حول هذه القضية¹² :

- **الاتجاه الأول**، يعتبر طور التبادل والتغيرات الحاصلة فيه بمثابة مصدر أو منبع الأزمة المذكورة. يحدد هذا الاتجاه أسباب الأزمة على مستويين:
 - أ. **مجموعة العوامل الداخلية للأزمة** والمتمثلة في ارتفاع الأجور نتيجة الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج ويقلل من القدرة التنافسية للسلع المنتجة.
 - ب. **مجموعة العوامل ذات الطابع الدولي** المتمثلة بالفوضى النقدية الدولية وانهيار نظام بريتون وودز¹³ Bretton Woods .

ولهذا لا ينبغي للدارس لهذه الظاهرة أن يندش من التطابق الزمني بين **التجدد العنيف** لأليات الائتمان الدولي وامتداده الى البلدان النامية من جهة، وبين **التفكك** الذي حدث في النظام النقدي الدولي والتخلي عن معيار "صرف الذهب من جهة أخرى، وكما تم التخلي عملياً عن كل قاعدة في إصدار السيوليات الدولية وتوزيعها"¹⁴.

وإذا أردنا أن نفهم هذا الاتجاه، على مستوى أعلى من التجريد، أمكننا القول بأنه يرى الأزمة الاقتصادية المذكورة بأنها **أزمة تحقيق فائض القيمة**. ينشغل هذا الاتجاه، إذن، بالتطورات الحاصلة في طور التبادل وأساساً مجال التداول (السلع والنقود) ويهمل الطور الأساسي – طور الإنتاج – رغم أن العلاقة الإنتاجية في هذا الطور، هي العلاقة الأساسية، الأولية، التي تقرر بقية العلاقات في الأطوار التالية، والتي تعتبر **علاقات مشتقة** من العلاقة الأساسية. ولهذا يمكن القول أن النقود وبالرغم من كونها أداة من أدوات السيطرة في الاقتصادات السلعية الرأسمالية، فهي ليست في النهاية سوى انعكاس لما يتم في هيكل الإنتاج، وفي مجال العلاقات بين القوى المنتجة أثناء العملية الإنتاجية.

- **الاتجاه الثاني**، ينطلق من محاولته التعرف على الأسباب الحقيقية للأزمة وتنظيرها، من خلال تحليل طور الإنتاج والتغيرات الجارية في البنية الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي. ويقوم هذا الاتجاه بتعميم النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل هذا الطور، ويستخدمها كأداة معرفية – تحليلية لدراسة التطورات في مجال التداول وبحث العلاقات ذات الطابع الجدلي العام، ليصل، في نهاية الأمر، الى تشخيص الأزمة المندلعة منذ بداية السبعينات بأنها أزمة بنيوية الطابع **Structural**. وبتجريد هذه الأطروحة، يمكن القول أن هذا الاتجاه يعتقد بأن الأزمة هذه هي **أزمة إنتاج فائض القيمة**. غير أنه من المفيد التذكير الى أنه، في إطار هذا الاتجاه، كان هناك العديد من الاقتصاديين¹⁵ ممن يؤكدون على ضرورة أن يُدخَل في التحليل المظاهر الجديدة في تدويل عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، والدور المتعاظم للشركات الاحتكارية الدولية النشاط في الاقتصاد الرأسمالي، وعدم الاقتصار، في تحديد أسباب الأزمة الاقتصادية المذكورة، على المخطط الكلاسيكي لعمل ماركسي الأهم "رأس المال"، على أهميته المنهجية.

إن التراكم الفائض لا يتجلى في فترة هذه الأزمة على شكل وجود قدرات إنتاجية لا تعمل بكل طاقاتها في القطاعات التي تصيبها الأزمة، فحسب، بل بشكل رأسمال نقدي فائض في الفروع الإنتاجية ذات

¹² لمزيد من التفاصيل قارن: د. مصطفى حسن علي، "شركاء في تشويه التنمية" (بيروت: دار الطليعة، 1983)، ص 32 – 37 ؛ كذلك: أ. إ. بلجوك، "الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة". مصدر سابق، ص 205 ولاحقاً.

¹³ Bretton Woods هو الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد خلال الفترة 1- 22 تموز/يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وظل هذا النظام متماسكاً إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين. ونتج عن المؤتمر المذكور إنشاء صندوق النقد الدولي International Monetary Fund - IMF

¹⁴ قارن: جورج قرم، "التبعية الاقتصادية. مآزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظر التاريخي" .. ، مصدر سابق، ص 15.

¹⁵ قارن على سبيل المثال: كريستيان بالوا، "الاقتصاد الرأسمالي العالمي – المرحلة الاحتكارية والإمبريالية الجديدة". ترجمة عادل عبد المهدي (بيروت: دار ابن خلدون، 1978)، ص 11 ولاحقاً.

الديناميكية المرتفعة. هكذا، إذن، تتشابه أزمات فيض الإنتاج الدورية مع الأزمة الناشبة في المجال التسليفي - المالي. وفي ضوء ذلك، يمكن ملاحظة الحقيقة الماثلة في نمو الفائض النسبي في تراكم رأس المال النقدي بوتيرة تفوق التوظيفات المباشرة في رأس المال "المنتج". هكذا، إذن، ينمو رأس المال المالي، بما في ذلك رأس المال الوهمي، وتتعاظم باستمرار مواقع المؤسسات المالية والنقدية بما فيها البنوك العملاقة ذات الطبيعة الاحتكارية والمعمولة النشاط.

حتى لحظة اندلاع أزمة المديونية، كانت الوصفة الكينزية الأداة الرائجة لتحقيق وتائر نمو عالية من خلال توسيع الطلب الإجمالي¹⁶. وبسبب خصوصيات نشوء وتطور الأزمة موضوع حديثنا وكيفية التكيف معها وتجاوزها، فقد تم الاستعاضة عن الكينزية بسياسة العرض، وقد لاحظنا تجلياتها الصارخة ممثلة بالريغانية¹⁷ (نسبة الى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان) والتانشرية (نسبة الى مارغريت تانشر رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق)¹⁸. وإذا كانت نظرية كينز غير قادرة على مواجهة الأحداث المعقدة التي جرت في السبعينات من القرن العشرين، بسبب عجز جهازها المفاهيمي عن تقديم تنظير متماسك وصحيح للأزمة من أجل تقديم معالجة ملموسة لها، فإن الوصفة النقدية قد منيت بالفشل كذلك. وبهذا يمكن القول أن الإجراءات التي تتخذها الدولة في الرأسمالية الاحتكارية تمتلك تأثيراً مزدوجاً. فهي من جهة تؤدي الى مفاجمة بعض التناقضات الكامنة في طور الإنتاج، ومن جهة ثانية تؤدي الى "ترحيل" تلك التناقضات الى الأطوار الأخرى لعملية إعادة الإنتاج الرأسمالية. فعلى سبيل المثال، فإن تفاقم التناقض بين الإنتاج والسوق لا يجري التعبير عنه بالضرورة بشكل أزمة فيض إنتاج من السلع بل على هيئة تعطيل للطاقت الإنتاجية، دون أن يقترن ذلك في كل حالة بفيض ملحوظ في إنتاج السلع بالمعنى المتعارف عليه، بل قد يظهر متجلياً في أزمة مالية أو نقدية أو في طور تضخمي¹⁹.

هكذا إذن ولدت أزمة تراكم رأس المال في النظام الرأسمالي، منذ سبعينات القرن العشرين، فوائض مالية ضخمة راحت تبحث عن مجالات للتراكم والربح في المجالات الإنتاجية. ومن هنا، فإن هذه الفوائض الضخمة التي لم تجد لها مجالات إنتاجية فورية وممكنة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة، قد استخدمتها الرأسمالية العالمية، جاعلة منها وسائل فاعلة وخطيرة في نهب الفائض الاقتصادي المتحقق في البلدان النامية وبوسائل متعددة.

ولا ينبغي نسيان الدور الذي لعبته الزيادات في أسعار النفط الخام في عام 1973. لقد كانت لـ "صدمة" النفط الأولى (1973) والزيادة اللاحقة لأسعار النفط في عام 1979 التي كانت لها ثلاثة آثار رئيسية:

- فأولاً تولدت فوائض مالية ضخمة في موازين المدفوعات للبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك OPEC)، وقد مثلت هذه الفوائض زيادة صافية في المدخرات العالمية في تلك الفترة. وما لم تتفق تلك الفوائض أو " يعاد تدويرها " أو إقراضها فقد كانت ستؤدي الى انخفاض في مجموع الطلب العالمي ومن ثم الى كساد عالمي. وفي الممارسة فقد أعيد تدوير تلك الفوائض، وإن كانت الطريقة التي تم بها قد أثارت سريعاً مشكلات كبرى للدول المقرضة.
- وثانياً، ظهر عجز كبير في موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للنفط، إذ ارتفعت فاتورة وارداتها. وفي ذلك الوقت تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من فوائض البلدان المصدرة للنفط (OPEC)، والتي أعاد النظام المصرفي الدولي تدويرها بسهولة فائقة. وهكذا استمر النمو في البلدان النامية طيلة الجانب الأكبر من السبعينات من القرن العشرين، كما أمكن تجنب أو تقليص آثار كساد عالمي واسع المدى، غير أن تكلفة ذلك تمثلت بتصاعد المديونية الخارجية للكثير من دول "العالم الثالث".

¹⁶ لمزيد من التفاصيل حول أصول هذه الوصفة راجع: جون مينارد كينز، "النظرية العامة في الاقتصاد". ترجمة نهاد رضا. مصدر سابق.

¹⁷ لمزيد من التفاصيل قارن: ماريك بيلكا، "الريغانية نجاح أم فشل؟"، وارشو 1991 (باللغة البولندية).

Marek Belka, Reaganomika. Sukces czy porażka?, Warszawa 1991

¹⁸ قارن: لوريس هاريس، "المحتوى الاقتصادي والطبقي للنقدية"، "دراسات اشتراكية"، العدد 8/تشرين الأول 1983، ص 24 ولاحقاً.

¹⁹ قارن: أوتو راينهولد، "الأزمات الاقتصادية....."، مصدر سابق، ص 74.

- ثالثاً، حدثت زيادة في مستوى الأسعار العام في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة. ولا يمثل رد فعل البلدان النامية لهذه الزيادة قلب المشكلة، على حد تعبير بعض الدراسات²⁰. لقد كانت ردود فعل حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة تتمثل بتخفيض إجمالي الطلب، أما بسياسات ضريبية وسياسات مصرفية مقيدة أو بسياسة نقدية مقيدة. وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسات المقيدة قد تمثلت بارتفاع أسعار الفائدة في مستويات لم يسبق لها مثيل، وتقلص نمو التجارة العالمية وأسواق تصدير البلدان النامية، ثم انخفاض حاد في الائتمان الخارجي بعد الفترة الأولى من إعادة تدوير فوائض (الأوبيك).

هكذا إذن نلاحظ بأنه حينما انقلبت أوضاع الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بداية عقد السبعينات (انهيار اتفاقية بريتون وودز، ارتفاع أسعار البترول، الركود الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتطورة، فوضى أسعار الصرف، النزعة الحمائية، تدهور الطلب على المواد الأولية..... الخ)، اتجهت موازين مدفوعات بلدان "العالم الثالث" الى تسجيل عجز وبمعدلات كبيرة. وقد اتجهت مجموعة هذه البلدان الى الإفراط في الاستدانة الخارجية.

فقد قفزت ديون الدول النامية الخارجية من (68.6) مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من (71.9) مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى (1279) مليار دولار عام 1986، كما ارتفعت خدمة ديونها من (9.3) 9.3 مليار دولار عام 1980 إلى (127) مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى (182.7) مليار دولار عام 1986.

وأمام تعاضم خطر المديونية توجهت الدول النامية إلى إعادة جدولة ديونها²¹. تتضمن إعادة الجدولة نوعين من الديون:

الأول هو الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنها الحكومات والوكالات الرسمية. **والثاني هو دين البنوك التجارية** الذي يعاد التفاوض بشأنه في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة التي يطلق عليها (نادي لندن)²². لكن إعادة جدولة الديون تخضع لشروط، والمتمثلة في تنفيذ سياسات التعديل الهيكلي.

أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن المؤكد أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية من جانب، ويلزمها بالضرورة التحويل بصورة منتظمة لأجزاء كبيرة من ناتجها القومي الى الدول الدائنة من جانب آخر، وذلك وفاء لالتزاماتها الخارجية. كما أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما الحق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية²³.

وكمخرج رئيسي لتسوية ذلك العجز، آنذاك وحتى عام 1982، استمر نظام الائتمان الدولي الذي طورته الأسواق النقدية الدولية الرأسمالية، على مد تلك البلدان بما تحتاج إليه من سيولة ومواد مقترضة وبسخاء لا مثيل له، ومثير للشكوك في الوقت نفسه، وخصوصاً بعد أن أصبح النشاط الإقراضى للبنوك التجارية المعولمة النشاط يحقق معدلات أرباح عالية. وقد ظلت تلك البنوك "تتنساق" فيما بينها لإقراض تلك البلدان دون أن تأخذ بالاعتبار قدرتها على سداد القروض مستقبلاً.

ولا ينبغي نسيان الإشارة الى أن هذا "السخاء الإقراضى" لم يكن بدون أسباب عميقة. إذ يمكن القول أن تلك القروض قد استخدمت لتخفيف أزمة الكساد، ذلك لأنها (أي القروض الضخمة) أدت الى زيادة

²⁰ قارن على سبيل المثال لا الحصر: "كيث جريفين، نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون". "التمويل والتنمية"، عدد يونيو/1989، ص 12 - 13.

²¹ (إعادة جدولة الديون) هي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق معهم على تأجيل السداد.

²² مجدي محمود شهاب، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية" (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998)، ص 38.

²³ مجدي محمود شهاب، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة.. المصدر السابق، ص 15

صادرات السلع الغذائية والاستهلاكية والاستثمارية من الدول الدائنة الى الدول المدينة، ذلك لأن الجزء الأعظم من تلك القروض كان مقيّداً، أي مرتبطاً بشرط شراء السلع والخدمات من الدول المانحة للقروض. أما القوى المسيطرة في البلدان النامية فقد "أغراها" هذا "السخاء الاقراضي" ودفعها الى الإمعان في انتهاز استراتيجيات تنمية خاطئة واللجوء الى القروض الأجنبية وما يترتب عليها من تبعية متزايدة للاقتصاديات الرأسمالية المتطورة والاندماج المتعاضد في التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل²⁴. إلا أنه ورغم هذه الحقائق التي تتفق العيون، فإنه يمكن ملاحظة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعندما يتعرضان لتشخيص هذه المشكلة في كل بلد مدين على حدة - وكما هو واضح من برامج الاستقرار والتكيف التي يفرضانها عليه- فإنهما يهملان تماماً العوامل الخارجية، ويشخصان المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها بلدان العالم الثالث المدينة (وهي صحيحة ولكنها مثل نصف الحقيقة)، ولهذا تركز برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المسائل الداخلية فقط واعتبارها هي المسؤولة عن الاوضاع التي آلت لها البلدان المدينة.

هكذا، إذن، دخلت البلدان النامية عقد الثمانينات وهي مثقلة بأعباء باهضة فاقمتها التغييرات الحاصلة في البلدان الرأسمالية المتطورة. فإلى جانب تدهور شروط التبادل Terms of Trade لغير صالح مصدري المواد الأولية والخامات (أي البلدان النامية)، تحولت هذه الدول من جديد الى مصدرٍ لتحويلات رأس المال الى الدول المتقدمة من خلال خدمة الدين. الى جانب ذلك كله كانت الدول الرأسمالية المتطورة قد نجحت في تخفيض حدة مشكلة التضخم، ودخلت في مرحلة جديدة تركت تأثيرات عميقة على البلدان المندمجة بها من خلال نمط التصنيع الجديد الذي بدأ بالتبلور آنذاك ارتباطاً بالتحويلات التي شهدتها تقسيم العمل الدولي الرأسمالي.

إن هذه التحويلات في الاقتصاد العالمي المتمثلة بالانتعاش المؤقت في حينه وما ارتبط بها من مفارقة تمثلت في النزوع نحو الحمائية في المراكز الرأسمالية، قد اقترنت بشحة السيولة المتاحة للبلدان النامية. وارتبط ذلك باستنزاف فوائض البلدان النفطية التي لم تعد تتحصر على فوائض البلدان المصارف الأجنبية²⁵.

وهكذا و في خريف عام 1982 وقعت الواقعة !. استفاق العالم من غفوة عميقة لأحلام الاستنادة المفرطة والسهلة، على أعباء توقف المكسيك والبرازيل والأرجنتين (وهي أكبر مديني "العالم الثالث" آنذاك) وعجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية المستحقة للبنوك الدائنة²⁶.

ماذا كان يعني التوقف عن الدفع؟ وما هي عواقبه الفعلية؟

إن عدم الدفع كان يعني، بكل بساطة، إفلاس هذه البنوك الدائنة، وحدث زعر مالي خطير في أسواق النقد لا أحد يستطيع التنبؤ بعواقبه. ها هو شبح "الكساد العظيم" في الثلاثينات بدأ يخيم بظله مرة أخرى بمجرد الإعلان عن عدم التمكن من الدفع. في ظلّ شبح الإفلاس السيئ الصيت وعلى وقع أقدامه طرح السؤال الشهير: ما العمل؟ هنا سارعت القيادة الاستراتيجية للاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك التسويات الدولية) الى محاصرة الأزمة فوراً بتقديم حزمة من الموارد لهذه البلدان المدينة، إنقاذاً للبنوك الدائنة، وليس لإنقاذ البلدان المدينة، كما جرى الترويج له من قبل أجهزة الهيمنة الإيديولوجية في البلدان الدائنة (الرأسمالية

²⁴ قارن: د. صالح ياسر حسن، "موضوعات حول الاتجاهات والآليات الجديدة في القسمة الدولية الرأسمالية للعمل..."، مصدر سبق ذكره، ص 34 ولاحقاً.

²⁵ قارن: عصام الخفاجي، "رمال الديون المتحركة. ديون الفقراء وديون الأغنياء". "الهدف" العدد 980 بتاريخ 1989/10/22، ص 34.

²⁶ Graciela L. Kaminsky, Alfredo Pereirab, The debt crisis: lessons of the 1980s for the 1990s, *Journal of Development Economics*, Volume 50, Issue 1, June 1996, Pages 1-24.
Carlos F. Diaz-Alejandro, Richard N. Cooper and Rudiger Dornbusch. Some Aspects of the Brazilian Payments Crisis, *Brookings Papers on Economic Activity*, Vol. 1983, No. 2 (1983), pp. 515-552.
Gil-Diaz, Francisco, The Origin of Mexico's 1994 Financial Crisis, *Cato Journal*, vol. 17, No.3, Winter 1998.

المتطورة)، أو حتى في داخل البلدان المدينة. ومنذ ذلك الحين ظهر ما يسمى بعمليات الإقراض الإجباري، الذي أصبحت البنوك التجارية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والبلدان المتطورة تضطر لمنحه للبلدان ذات المديونية الثقيلة والتي تمثل خطراً مائلاً على الدوام في حالة ما إذا توقفت تلك البلدان عن السداد²⁷.

ومن جانب آخر يتعين التأكيد على انه وبُعيد اندلاع أزمة خريف 1982، لوحظ انخفاض ملحوظ لمعدلات نمو الإقراض المصرفي. منذ تلك اللحظة بدأت البنوك بمراجعة استراتيجيتها الائتمانية، مدخلة شروطاً متشددة لتحديد ما يسمى بـ "الجدارة الائتمانية" للبلدان التي تطلب الإقراض منها أو تلجأ إليها لإعادة الجدولة. تعني "الجدارة الائتمانية" على وجه الدقة أن البلدان التي لا تستطيع الدفع وتسعى للحصول على قروض جديدة، عليها أن تدعن للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والمتمثلة فيما يسمى ببرامج التكيف، كشرط مسبق للحصول على قروض جديدة أو الموافقة على إعادة الجدولة. وإذا كان من الصعب، في هذه الفسحة المخصصة لهذا المبحث، تقييم مغزى التغيرات في الأدوار التي تلعبها مختلف المؤسسات ضمن استراتيجية رأس المال الدولي، إلا أنه يتعين ملاحظة بروز أليات **Mechanisms** الائتمان الدولي بهذه الصورة الصارخة، وهذه الأبعاد الضخمة ووضعها في مكانها الصحيح في التحليل. ويمكن القول هنا أن التقسيم الدولي المعاصر للعمل قد استنفذ إمكاناته وان معالم طور جديد تدخله الرأسمالية قد بدأت بالبروز، مما يستدعي نمطاً جديداً للتخصص الدولي يقترن بالصناعات الجديدة الفاطرة للنمو. وفي ضوء ذلك ستكون المديونية، بالإضافة الى العناصر الأخرى، آلية ضرورية جداً لنقل الاقتصاد العالمي الى "ذرى" جديدة تتطابق مع التحولات الحادثة على المستوى الجيوسياسي، المتمثلة بتعميم النموذج الرأسمالي المرتكز على "أحادية قطبية" تعيد إنتاجه وفقاً للشروط الجديدة.

المبحث الثاني: طبيعة فخ الاستدانة الخارجية للبلدان النامية ومعاله الأساسية

حاولت في المبحث الأول تحديد الإطار النظري والبعد التاريخي للمديونية الدولية، كظاهرة متميزة في الاقتصاد العالمي المعاصر عموماً وفي العلاقات الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص. سأحاول في هذا المبحث تحديد المعالم الأساسية لحركة المديونية الخارجية للبلدان النامية وتطورها الى وضعها الأزموي منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.

ولكن قبل البدء في إنجاز هذه المهمة من الضروري الإشارة الى بعض القضايا التي بإمكانها تفسير هذه الظاهرة (أي المديونية الخارجية للبلدان النامية وتطورها الى وضعها الأزموي المعروف في أوائل الثمانينات)، **بارجاعها الى الظروف** التي تطورت فيها هذه البلدان باعتبارها تمثل جزءاً عضوياً من النسق الرأسمالي العالمي.

لن ندخل في التفاصيل أو الظروف التي رافقت دخول الرأسمالية الى "العالم الثالث"، ولا الى التفاصيل الدقيقة التي مرّ بها التطور الرأسمالي خلال مراحل المتعاقبة وذلك لأسباب تتعلق بضيق المساحة من جهة، كما أن هذا المبحث ليس بحثاً في التاريخ الاقتصادي، ولكن ما وددت الإشارة إليه هنا هو أن هذا التطور لم يتحقق في إطار السيرورة الداخلية لعلاقات الإنتاج، بل بـ "فضل" التدخل الإمبريالي العنيف الذي **حطّم** السيرورة الداخلية وأعاد بنائها وتكييفها وربطها تبعياً بحاجات تطوره المباشر، **مخضعاً** بنيتها الاجتماعية الجديدة لضرورات التراكم الرأسمالي ولعملية إعادة الإنتاج الموسع في الدول الرأسمالية المتطورة ذاتها. وبذلك أصبحت البنية الاجتماعية في البلدان النامية جزءاً عضوياً من البنية الرأسمالية

²⁷ قارن: إشراف حسين، "الخبرة الحديثة لإستراتيجية الدين". "التمويل والتنمية" عدد سبتمبر/1989، ص 12 - 16.

التي اتخذت في مرحلة تاريخية معينة طابعاً كونياً. ويجب الانتباه الى هذا الصعيد من الممارسة الاقتصادية الرأسمالية، على مستوى دولي، ترافق مع صعيدين آخرين للممارسة، هما الممارسة السياسية والممارسة الايديولوجية من قبل البلدان الرأسمالية المتطورة باتجاه التشكيلات الاجتماعية في البلدان النامية، كانت تهدف الى إعادة إنتاج الوضع الراهن، إعادة إنتاج التطور من جهة والتخلف من جهة أخرى، أي إعادة إنتاج الجهاز الرأسمالي الموحد، بكل ما يحمله من وظائف إنتاجية وسياسية وایدولوجية لكل البنىات المندمجة معه، وبكل ما تحمله من تناقضات ناجمة عن الممارسات الثلاثة.

تطرح الموضوعات أعلاه فكرتين اثنتين هما:

- نظراً لأن التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية المسيطرة في البلدان النامية، من الناحية الفعلية، ليست نماذج مستقلة بل هي في نهاية المطاف امتداد طبيعي للرأسمالية على النطاق العالمي في "أطرافها" المتخلفة، وانطلاقاً من هذه الوحدة العضوية فإن مسؤولية أزمة للمديونية الخارجية للبلدان النامية تقع على عاتق القوى المسيطرة في "المراكز" و "الأطراف" علماً ان المسؤولية بالنسبة للمجموعتين غير متساوية لأسباب معروفة.
- وإذا اتفقنا على طبيعة هذه التشكيلات المشار إليها أعلاه، فإن تحليل المأزق الحرج لمديونية البلدان النامية يجب أن يرتبط، بالإضافة الى ما جرت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، بتحليل ما يترتب على طبيعة هذه التشكيلات من سياسات وتوجهات اقتصادية وائتمانية وما انطوت عليه من علاقات خارجية .

تشير المعطيات المتوفرة عن حجم المديونية الخارجية المستحقة على بلدان " العالم الثالث " الى ما يلي:

- ضخامة حجم تلك الديون من جهة؛

- وتناميها السريع من جهة ثانية؛

- وازدياد عدد المدينين وتنوعهم من جهة ثالثة.

فبحسب المعطيات الإحصائية المثبتة في الجدول رقم (1) فقد بلغ حجم الديون الخارجية المترتبة بذمة البلدان المذكورة (63.5) مليار دولار في عام 1970، وقفز الى (423.3) في عام 1980، ثم الى (955.5) مليار دولار في عام 1985، ثم ليقفز في عام 1990 الى (1341) مليار دولار، والى (2150) مليار في عام 1995 والى (2562.7) مليار في عام 2000، ثم الى (2830.1) مليار في عام 2005، وتواصل بالصعود من سنة الى اخرى ليصل مداه الأعلى في عام 2013 حيث بلغ (4722.8) مليار دولار.

إن قراءة سريعة لهذه الأرقام تشير الى أن هذه المديونية تزايدت خلال الفترة 1970 – 2013 بحوالي 74 مرة تقريباً.

جدول رقم (1)
تطور حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية خلال الفترة 1970 – 2013

السنة	حجم المديونية (مليار دولار)	السنة	حجم المديونية (مليار دولار)
1970	63.5	1995	2150.0
1971	76.2	1996	2196.7
1972	92.0	1997	2314.0
1973	114.8	1998	2522.9
1974	143.3	1999	2562.0
1975	173.9	2000	2562.5
1976	212.9	2001	2471.4
1977	261.0	2002	2533.3
1978	325.5	2003	2724.3
1979	378.8	2004	2763.0
1980	423.3	2005	2830.1
1981	592.5	2006	2373.9
1982	778.0	2007	2673.0
1983	841.0	2008	2880.6
1984	880.0	2009	3055.6
1985	939.0	2010	3512.0
1986	979.0	2011	3950.0
1987	1022.0	2012	4356.9
1990	1341.0	2013 (تقديرية)	4722.8

Source: World Bank, *Developments in and Prospects for the External Debt of Developing Countries: 1970 – 1980 and Beyond*, Washington, D.C., P.8.

U.N. General Assembly, *External Debt Crisis and Development Fourty-second Session*, Hem 86, Dec.A/42/5, 16 September 1987, p. 3.

IMF, *World Economic Outlook, Globalization and Inflation*, April 2006, Statistical Appendix, pp. 260, 266.

IMF, *World Economic Outlook, Transitions and Tensions*, October 2013, Statistical Appendix, p 24

وأرقام الفترة 2006 – 2013 مأخوذة من تقرير 2013 المشار اليه اعلاه.

وقد رافق هذا النمو الانفجاري في حجم المديونية الخارجية لمجموعة البلدان النامية، تعقيداً في شروط الإقراض مما أدى الى تنامي أعباء خدمة الدين، التي تنامت خلال نفس الفترة من (6.1) مليار دولار في عام 1970 الى حوالي (140.5) مليار دولار في عام 1980، أي أن أعباء خدمة الدين قد ازدادت خلال الفترة المذكورة بحوالي 22 مرة تقريباً. اما اعباء خدمة الدين خلال الفترة 1996 – 2013 فقد تنامت من (311.5) مليار في عام 1996 الى (454.2) مليار دولار في عام 2005، والى (1531.3) في عام 2013 أي بزيادة مقدارها حوالي 492% (انظر الجدول رقم 2).

جدول رقم (2)
تطور مدفوعات خدمة مديونية البلدان النامية خلال الفترة 1996 – 2013
(مليار دولار أمريكي)

السنة	مدفوعات خدمة المديونية (مليار دولار)	السنة	مدفوعات خدمة المديونية (مليار دولار)
1996	311.5	2005	454.2
1997	361.0	2006	868.6
1998	376.5	2007	897.5
1999	400.0	2008	1016.7
2000	415.6	2009	1028.6
2001	421.0	2010	1087.1
2002	400.9	2011	1334.4
2003	437.8	2012	1514.4
2004	443.8	2013 (تقديرية)	1531.3

للفترة 1996-2005:

Source: IMF, *World Economic Outlook, Globalization and Inflation*, April 2006, Statistical Appendix, pp. 260, 266.

للفترة 2006 – 2013:

IMF, *World Economic Outlook, Transitions and Tensions*, October 2013, Statistical Appendix, p34.

ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد الى بعض **التعميمات** المصاغة من تجارب بلدان مختلفة حول ما يسمى بـ "الحدود الآمنة" لحجم المديونية التي يمثل تخطيها خطراً جدياً على البلد المدين، يتجلى بارتهاان قراره الوطني في ممارسة سيادته على اقتصاده. فحسب دراسات سابقة²⁸ فإن هذا المستوى ينبغي أن لا يتخطى حدود الـ 100% من حجم الصادرات السنوية، في حين أن المعدل "الآمن" لخدمة الدين، حسب تلك الدراسات، يجب أن لا يتخطى الـ 20% من حجم الصادرات تلك.

وإذا أخذنا هذه الملاحظات وقارناها بواقع حجم المديونية المترتبة بذمة البلدان النامية التي تعاني من صعوبات في خدمة مديونيتها، قد تخطت منذ زمن بعيد تلك "الحدود الآمنة"، أو ما يمكن أن نطلق عليه **حدود الخطر**، أو سقف الخطر، وان وضع الكثير من هذه البلدان هو وضع درامي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، حيث بلغت مديونية العديد منها ثلاثة أضعاف أو أكثر من حجم صادراتها السنوية وهو ما يشير إليه الجدول التالي (رقم 3):

²⁸ قارن على سبيل المثال:

K. Lutkowski, *Some Crucial Aspects of the IMF Adjustment Programs*, Krakow, 1989.
وهو بحث مقدم الى الكونغرس العلمي الدولي المنظم من قبل (مركز الأبحاث حول المديونية والتنمية) التابع لجامعة ياغلينسكي، كراكوف (بولندا) خلال الفترة 13 – 15/مارس 1989 .

جدول رقم (3)
نسبة المديونية الى حجم الصادرات السنوية للبلدان النامية للفترة 2005 – 2013 (%)

السنة	آسيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	افريقيا – شبه الصحراء
2005	54.3	113.9	58.1	97.3
2006	98.9	96.5	56.3	68.5
2007	45.7	95.7	64.3	64.0
2008	40.6	85.4	51.4	55.5
2009	52.2	109.7	73.2	78.8
2010	48.5	102.1	61.5	68.2
2011	47.7	96.1	48.4	60.9
2012	50.1	106.5	47.9	67.6
2013 (تقديرية)	54.2	111.2	49.7	68.0

المصدر: IMF, *World Economic Outlook, Transitions and Tensions*, October 2013, Statistical Appendix, p 35

إن هذا التناقض في حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية وتناميه السريع قد اقترن بمجموعة من الآثار التي ألفت بثقلها على المتغيرات الاقتصادية الأساسية. ويمكن القول، باختصار شديد، أن تلك التأثيرات انعكست بتردي معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي GDP لمجموعة البلدان النامية التي تعاني من صعوبات في خدمة ديونها. وانعكس الأمر كذلك على ديناميكية المبادلات التجارية، وكان المعلم الأساسي في هذا المجال هو الانخفاض الملحوظ لقيمة الواردات. ولا ينبغي نسيان الآثار التي تركها تطور المديونية الخارجية لهذه البلدان على معدلات الاستثمار والإدخار.

تسمح الملاحظات المشار إليها أعلاه بالقول أن العديد من المنظرين والممارسين الاقتصاديين على حق تماماً حين يركزون الانتباه في تحاليلهم، ليس فقط على القضايا المرتبطة بحجم الدين ذاته رغم أهمية ذلك، ولكن على الآثار الراهنة والبعيدة المدى لعبء خدمة الدين، على عمليات نمو الإنتاج والتصدير. وما يثير القلق الكبير، في هذا المجال، هو انعدام انعطاف حاسم، في البلدان ذات المديونية الكبيرة، في حقل فعالية النشاطات الكثيفة، وكذلك الركود طويل المدى للإنتاج والدخول الحقيقية للسكان.

لنتابع الآن هيكل المديونية الخارجية للبلدان النامية، أي توزيعها النسبي بين القروض الرسمية والقروض الخاصة حسب ما يشير إليه الجدول رقم (4).

فطبقاً للمعطيات الإحصائية المثبتة في الجدول المذكور، نلاحظ تعرض هذا الهيكل لتشويه واضح منذ بداية السبعينات، لصالح القروض المعقودة مع المؤسسات الخاصة. فإذا كانت القروض الرسمية الثنائية تمثل، بصفة عامة، قروضاً أسهل من حيث الشروط والتكلفة إذا ما قورنت مع القروض المعقودة مع مؤسسات ومصادر خاصة (كالإقراض من البنوك التجارية وتسهيلات الموردين)، فإن اتجاه تغيير التركيب الهيكلي للديون الخارجية لهذه البلدان نحو زيادة النصيب النسبي للديون المعقودة من مصادر خاصة، حيث ارتفعت من 49% في عام 2006 إلى 54% في عام 2013. في حين انخفضت حصة القروض الرسمية من 26% إلى 18% خلال نفس الفترة. هذا مع العلم أن القروض الرسمية (الحكومية)، كانت قد بلغت 43% في عام 1996 وانخفضت إلى 35.6% في عام 2005²⁹. ويعتبر هذا التطور بمثابة اتجاه ضاغط يزيد من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول، حيث تزيد أعباء الديون بمعدلات

²⁹ قارن: IMF, *World Economic Outlook, Globalization and Inflation*, April 2006, Statistical Appendix, p. 262

سريعة نظراً لارتفاع معدل التشكل الزمني لها كنتيجة لتزايد حجم ونصيب الديون القصيرة الأجل. ومن المفيد التذكير هنا بأن هذا النوع من الديون شديد الوطأة وغالي التكلفة، إذ يرتفع فيه سعر الفائدة ارتفاعاً ملحوظاً، ويتسم بقصر مدته الزمنية، وبعدم وجود فترة سماح فيه، فضلاً عن استحقاقه بالعملات الصعبة. وإذا تأملنا هيكل الديون الخارجية للدول النامية سنلاحظ كيف تطور هذا الهيكل نحو التشويه، وذلك بارتفاع نسبي للديون القصيرة الأجل في إجمالي مديونية هذه البلدان على حساب نصيب عناصر المديونية الأخرى. وبحسب المفكر الاقتصادي المصري الراحل الدكتور رمزي زكي، فإن الدلالة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من وجهة التطور هذه هي أن فرص الاقتراض الدولي الميسر، نسبياً، أمام البلدان النامية قد أصبحت تضيق رويداً، رويداً، مما يجعلها تتورط في المزيد من القروض القصيرة الأجل والمرتفعة التكلفة³⁰.

جدول رقم (4)

بنية المديونية الخارجية للبلدان النامية حسب آمااد الدين وحسب الملكية للفترة 2006-2013 (%)

التفاصيل	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي المديونية %	100	100	100	100	100	100	100	100
حسب الآمااد								
قصيرة	23	25	24	23	26	27	26	27
طويلة	77	75	76	77	74	73	74	73
حسب أنواع الائتمان								
رسمية	26	27	21	22	21	20	18	18
بنوك	25	28	30	28	27	26	26	28
قروض خاصة أخرى	49	45	49	50	52	54	56	54
% المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي	27.1	27.3	24.0	26.6	24.8	23.3	24.1	24.4

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى المعطيات الواردة في:

International Monetary Fund, April 2014, Statistical Appendix, Table B-23 and B-25.

الحصيلة الإجمالية لحصاد المديونية الخارجية والآثار المترتبة على ذلك

يمكن القول، بدايةً، أن النمو المتزايد والكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية عموماً خلال العقود الثلاثة قد واكبه نمو شديد السرعة في حجم الأعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة هذه المديونية، متمثلة في مبالغ الأقساط والفوائد السنوية. ونظراً للمشاكل والضغط التي تمخضت عن نمو هذه الأعباء وأثرت تأثيراً كبيراً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان المدينة، ونتيجة للقلق الذي ساور البلدان والجهات الدائنة حول قدرة البلدان المدينة على السداد، فقد قام الاقتصاديون والخبراء بوضع وتطوير عدد من المؤشرات التي تقيس - كل حسب دلالاته - بعض جوانب الضغط الناجم عن عبء المديونية الخارجية. غير أنه يتوجب التأكيد فوراً على الطبيعة الإحصائية البحتة لهذه المؤشرات، إذ أنها تعتمد على مجرد نسب مئوية، كمية الطابع. ولهذا يمكن القول أن هذه المؤشرات، بالرغم مما تعرضه لنا من صورة كمية لوضع المديونية الخارجية، إلا أنها برغم ذلك تظل مقصرة في كشف النقاب عن حقيقة الآثار الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية، التي نجمت عن تقادم مشكلة السيولة الدولية لتلك البلدان، أي مدى وسائل الدفع والاحتياطيات الدولية التي يملكها البلد في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة عبء الديون وآثارها أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية.

³⁰ قارن: د. رمزي زكي، الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية.....، مصدر سابق، ص 69 - 73.

ومن جهة ثانية فإن اغلب المؤشرات إنما تعكس اهتمامات الدائنين في قياس القدرة المباشرة للبلدان المدينة على الوفاء في سداد أعباء مديونيتها ودون أن تتعرض الى طبيعة وحجم الأعباء الحقيقية الناجمة عن تفاقم أعباء الديون بالنسبة للبلدان المدينة. هكذا، إذن، فإن المطلوب في هذا المجال تطوير مؤشرات ومعايير تعكس وجهة نظر الاقتصادات والبلدان المدينة. ويتعين على هذه المؤشرات والمعايير أن لا تقتصر على النتائج المالية والاقتصادية الصرفة، إنما تتجاوزها الى محاولة استخلاص النتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية الخ، التي ربما تكون أخطر من نتائجها الاقتصادية المباشرة.

إن لجوء البلدان النامية الى المديونية الخارجية بصورة مستمرة، وتعاضم هذه المديونية بشكل صارخ خلال العقود الأخيرة قد خلق العديد من الأضرار والآثار المباشرة وغير المباشرة على أنماط التنمية التي تنتهجها هذه البلدان، وعلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى. ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة، يمكن القول أن أبرز هذه الآثار هي³¹:

- **التأثيرات الانحرافية الأمامية** الناتجة عن اللجوء الى الاستدانة الخارجية ويتجلى ذلك في:
 - تثبيط الجهود الرامية لتعبئة الإدارات المحلية الكامنة وزجها في عملية التنمية.
 - تثبيط الجهود الرامية لتحسين الإنتاجية.
- **التأثيرات الانحرافية الخلفية** الناجمة عن الاستدانة الخارجية، ويتجلى ذلك في:
 - الانحرافات الناشئة بين الأسعار والمداخيل.
 - الانحرافات في توزيع الاستثمارات وضعف القدرة على استيعاب الاستثمارات الجديدة.
- **تصبح المديونية الخارجية عنصراً مهماً من عناصر استنزاف الفائض الاقتصادي المحلي وترحيله الى الخارج.** هكذا تصبح المديونية الخارجية قناة أساسية للنقل المعاكس للموارد من البلدان المدينة (النامية) الى البلدان الدائنة (الرأسمالية المتطورة). إن إعادة الفوائد والأقساط الى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة التمويل، التي تفتقر غالبية بلدان "العالم الثالث" الى القدرة الفعلية على تسديدها، تؤديان الى زيادة تكاليف الاقتراض الخارجية.
- **ارتباطاً بأنماط التنمية المعوّجة وما ترتب عليها من نتائج ضئيلة على صعيد تقليص التبعية وبناء اقتصاد متطور، فقد تردت مستويات الأداء الاقتصادي و شروط التبادل التجاري لغير صالح البلدان النامية.** وقد اقترن ذلك بالآثار السلبية للتضخم، وأساساً المستورد من الخارج عبر آليات التجارة الخارجية، وكذلك التدني المتواصل في قيمة عملات هذه البلدان، مما أثر سلبياً على هذه البلدان وأدى الى تنامي أعباء خدمة المديونية الخارجية.
- **وفي ضوء ذلك أصبحت المديونية الخارجية مصدراً جديداً، ولكن مهماً للتبعية الاقتصادية للخارج.** ونظراً لأن تجربة سنوات الثمانينات من القرن العشرين قد أفرزت حقيقة هامة، في هذا المجال، تجلّت في عجز معظم البلدان المدينة عند التسديد مما دفعها الى طلب إعادة الجدولة، وبالتالي خضوعها للشروط التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وبالتالي ارتهان القرار الاقتصادي والسياسي المحلي، وتوجيه السياسة التي لا تكون عادة في صالح البلدان المدينة.

³¹ قارن: د. جورج قرقم، "التبعية الاقتصادية- مآزق الاستدانة في العالم الثالث"، مصدر سابق، ص 19 ولاحقاً.

- إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية ووصولها الى مستويات فلكية وعجزها عن التسديد قد أدت الى أن تصبح هذه المديونية وانفجارها في أزمة، مصدراً إضافياً لعدم استقرار النظام النقدي الدولي، الذي يعاني من اضطرابات عميقة منذ انهيار (نظام بريتون وودز) في عام 1971.

المبحث الثالث: الحلول المطروحة لأزمة المديونية الخارجية على الصعيد العالمي

حين تفجرت أزمة المديونية الدولية في عام 1982 كان الدين الخارجي لهذه البلدان متفاقماً بتلك الدرجة الخطيرة التي أشرنا إليها في بداية هذه الحلقة، وارتبط ذلك بتفاقم العجز في موازين مدفوعاتها من جهة، ومن جهة ثانية كان الوضع على صعيد الأسواق المالية العالمية يتسم بشحة شديدة في السيولة. هكذا انفجرت، وبدفعة واحدة، كل تناقضات التطور التبعي ورافعته الرئيسية، الدين الخارجي، بكل المشكلات الضخمة والبالغة التعقيد والتنوع والمرتبطة به والناجمة عنه. أمام هذه المشكلات المرتبطة بالمديونية الخارجية، كان من الضروري أن تطرح حلول عديدة، منها ما يعبر عن وجهة نظر الدائنين ومنه من يطرحه المدينون. وبهدف تكوين معرفة منتظمة عن هذه الحلول، يتعين علينا عرض وجهات نظر الطرفين، الدائنين والمدينين.

أولاً: وجهات نظر الدائنين. ضمن وجهات نظر الأطراف الدائنة، لوحظ تنوع الرؤى بصدد الحلول المطروحة، غير أنه لا ينبغي استخلاص استنتاج بأن تنوع تلك الرؤى ناجم عن اختلاف في نظرات الدائنين أو تصوراتهم لحل هذه الأزمة، التي كانت تتفاقم بشكل متصاعد. ويمكن القول، إذن، بأن الحلول (الوسائل) تنوعت في حين أن الهدف (الاستراتيجية) يظل واحداً وهو المحافظة على الأموال التي قدمها الدائنون واحتواء البلدان المدينة واستمرار العلاقات غير المتكافئة التي تحكم أداء الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وأهم التصورات المطروحة في هذا المجال هي ما يلي:

1. **رؤية أو تصور صندوق النقد الدولي.** شهدت السنوات التي تلت اندلاع أزمة المديونية العالمية في عام 1982 تعاظم دور صندوق النقد الدولي في إدارة هذه الأزمة. ومنعاً لأي التباس، ينبغي التذكير بأن تعاظم هذا الدور للصندوق لا ينبع من حجم الموارد التي يقدمها، فهي هزيلة، وإنما هذا التأثير يعود الى أن الموارد المالية المنقولة الى البلدان النامية، بغض النظر عن مصادرها، أصبحت لا تتم إلا في ضوء موافقة الصندوق بعد أن تتوصل البلدان المدينة معه الى اتفاق بشأن برامج التثبيت الاقتصادي. يسعى الصندوق، من خلال تطبيق برامج، للوصول بالبلد المدين الى ما يسميه بـ "الوضع الأفضل". وحسب صندوق النقد الدولي فإن المقصود بـ " **الوضع الأفضل**" هو ذلك المستوى الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري من خلال تدفقات رأسمالية مستمرة من المقرضين الأجانب، بشرط أن تتوافق مع مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة دينه. ولا يمكن الوصول الى هذا الوضع، بحسب وجهة نظر الصندوق، إلا عبر تطبيق ما يسمى بسياسات الموائمة أو التكيف **Adjustment Policies**. ونظراً للمشكلات المتنوعة التي رافقت تفجر أزمة المديونية وما رافقها من أزمات أخرى فقد تقلصت خيارات البلدان المدينة وكذلك قدرتها على المناورة مما دفع معظمها الى الإذعان، في النهاية، لمطالب الصندوق. وعندما تصل الأمور الى هذه اللحظة عندها يقوم خبراء الصندوق بـ "مساعدة" الدولة المدينة في كتابة ما يسمى بـ "خطاب النوايا"، الذي يشتمل على "مقترحات" الصندوق من جهة، وعلى تعهد بما يجب على الدولة المدينة أن تنفذه من سياسات اقتصادية واجتماعية في ضوء برنامج زمني محدد، من جهة ثانية. وبهدف متابعة البرنامج بشكل متواصل يقوم الصندوق بإرسال بعثة من خبراءه كل ستة أشهر لزيارة البلد المعني ووضع تقرير عن كفاءة الإنجاز للبرنامج "المقترح". ولا يكتفي الصندوق بهذه المتابعة الدورية، بل يكون له، في معظم الأحيان، ممثل مقيم في البلد المدين لكي يتابع، عن قرب، تنفيذ

الشروط التي نص عليها الاتفاق مع الصندوق، وربما يكون له (أي للصندوق) حق "إبداء الرأي" في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يطبقها البلد المدين.

ومن أجل أن لا تظل هذه التحاليل مفرطة في عمومية وصارخة فإنه ينبغي العودة الى الملموس وضرورة تركيز البحث عن أجوبة ملموسة على الأسئلة المتعلقة باستراتيجية صندوق النقد الدولي، تسمح لنا بأن نكون على معرفة أفضل بتلك الحقائق المجهولة في برامج التكيف التي صاغها صندوق النقد الدولي.

ينبغي أن نشير أولاً الى أن **العناصر الأساسية** في البرامج المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي متشابهة غير أن الإجراءات السياسية الملموسة **تختلف** من بلد لآخر حسب **طبيعة وحجم الدين والظروف الملموسة** في ذلك البلد. وانطلاقاً من حقيقة أن البلد المدين يذعن لشروط الصندوق عندما يمر ذلك البلد بظروف اقتصادية صعبة وغير قادر على سداد دينه ويمتاز كذلك في اختلال كبير في ميزان المدفوعات، وخصوصاً في (فقره الحساب الجاري)، فإن ضرورة إجراء تحسين في ميزان المدفوعات هو ما يمثل القلب في "استراتيجية" الصندوق، بهدف "المساعدة" في أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب وفي وقتها. ولهذا فإن إنجاز هذه المهمة، حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي، إنما يستدعي ضرورة إجراء "تصحيات" شاملة وعميقة في مختلف جوانب السياسة الاقتصادية، يتابعها الصندوق بشكل دوري كما أسلفنا. إن **الوصفات** المصاغة من قبل الصندوق **تنطلق** أولاً من فهم محدد للأسباب التي أدت الى اختلال توازن ميزان المدفوعات في بلد معين، وإن **طبيعة** هذه **الأسباب** هي التي **تحدد طبيعة الوسائل** المختارة لاستعادة التوازن. وقد جرى الحديث بالتفصيل عن هذه الوصفات ولا ضرورة لتكرارها هنا.

2. تصور البنك الدولي للإنشاء والتعمير (من أجل تكيف هيكل يتلاءم مع مصالح الدائنين). يتعين

التأكيد، في البداية، على **الوحدة العضوية** الناشئة بين رؤية صندوق النقد الدولي ورؤية البنك الدولي لإشكالية المديونية الخارجية للبلدان المديونة. وفي مسعاه لتكوين تصوره حول المديونية الخارجية وانفجارها في أزمة عميقة يرى البنك الدولي بأن تلك الأزمة إنما **نجمت** عن تراكم "الأخطاء" التي ارتكبتها الدول المديونة (أي أن السياسة صحيحة والممارسات خطأ!!). كما أن عمق تلك الأزمة و**تفاقمها** وشدّة وطأتها وكذا الآثار التي تركتها إنما **نجمت** عن تأخر هذه البلدان (المدينة) في إجراء عمليات التكيف اللازمة للقضاء على الاختلافات الهيكلية. فالبنك الدولي إذن، مثله مثل صندوق النقد الدولي، لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز الآثار المدمرة على البلدان المديونة، نتيجة انفجار أزمة المديونية. وانطلاقاً من التنسيق والوحدة العضوية بين نشاط كل من الصندوق والبنك، فإن دور البنك الدولي في الظروف التي تلت انفجار أزمة المديونية على المستوى العالمي، إنما كان يتجلى في **تسهيل** مهمة صندوق النقد الدولي في إعادة صياغة وتشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المديونة وتكييف هيكلها بما يتفق مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي، وذلك عن طريق ما يقدمه من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة، وهذه القروض هي ما يطلق عليها اسم قروض التكيف الهيكلية³².

تتمحور **الفرضية الرئيسية**، في برامج التكيف الهيكلية، التي يقترحها البنك الدولي، على **دعم** ميزان مدفوعات البلد المدين، من خلال **تكيفه** مع الصعوبات والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك بالعمل على الحد من تأثيرها على الدخل المحلي في الأجل القصير، من خلال اللجوء للاقتراض الخارجي. **تشتمل** برامج التكيف الهيكلية على عدة **عناصر** مهمة، ينظر إليها على أنها تمثل **حزمة** متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة التي يزعم أنها تمكن البلد المدين على تكيف نفسه مع التغيرات الحاصلة على صعيد الاقتصاد العالمي، وعلى النحو الذي يرفع من قدرته على استعادة قوته لخدمة ديونه الخارجية. إن أهم ما يميّز برامج قروض التكيف الهيكلية هو موقفها من القطاع الحكومي

³² لمزيد من التفاصيل قارن: كونستانتين ميكالوبولس، "إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلية"، "التمويل والتنمية"، المجلد 24/الرقم 2/يونيو 1987، ص 7-10.

ودوره في الاقتصاد المدين، إذ يعتقد مصممو هذه البرامج أن هذا القطاع هو مصدر التشوهات الهيكلية المسؤولة عن وجود الاختلافات الداخلية والخارجية في البلدان المدينة. وانطلاقاً من فرضية قوامها أن معظم مشروعات القطاع الحكومي (العام) في البلدان النامية فاشلة، وتعاني من عجز مستديم، أو تحقق أرباحاً منخفضة وأخذة بالتدهور، فهي، حسب هذا الطرح، تشكل عبئاً مالياً ضخماً على حكومات هذه البلدان، وغالباً ما يسوى هذا العبء عن طريق الاقتراض الخارجي و/أو الاقتراض المحلي. وفي ضوء ذلك يقدم صانعو برامج التكيف الهيكلي وصفة متكاملة لإصلاح هذا " الخلل " في أداء هذا القطاع من خلال ما يلي:

- أن تقوم الدولة المدينة بتصفية هذه المشروعات، وبخاصة "الخاسرة" منها.
- بيع المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص أو بإشراك رأس المال الأجنبي في ملكية تلك المشروعات.
- أما في حالة الخدمات ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومات للجمهور، هنا يوصي البنك الدولي، في برامج قروض التكيف الهيكلي، بضرورة تخفيف العبء المالي لتوفير وتوزيع هذه الخدمات. ويكون ذلك من خلال التأكيد على ضرورة انسحاب الحكومة من هذه المجالات وتركها كلياً أو جزئياً لمؤسسات القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بخطط الاستثمار للمستقبل، فإن البنك يحرص على أن يتزايد دور القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، من خلال الاضطلاع بدور رئيسي، إن لم يكن قيادياً في هذه الخطط بالبلدان المدينة.

وخلاصة القول أن الهدف الذي تروم إليه قروض التكيف الهيكلي إنما يتجلى بخلق البيئة المناسبة لضمان استرداد ديون البنك وأرباحه وغيره من الدائنين من خلال ما تخلقه من بيئة مؤاتية وتجعل الاقتصاد المدين مهتماً بالاستجابة لحاجات رأس المال المالي الدولي والانصياع لما يراه ضرورياً من تعديلات هيكلية في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان المدينة³³.

- وقد حدّد البنك الدولي في 29/حزيران (يونيو)/1989 مجموعة من المبادئ (الشروط) لاستخدام موارده في دعم تخفيض الدين وخدمته يجب أن تنفذها تلك البلدان، وهي:
- أن يكون لها برامج تكيف متوسطة الأجل.
 - أن يكون لديها استراتيجية لإدارة الدين تشمل:

- برنامجاً لمواجهة مشكلة الدين التجاري بطريقة تتيح آفاقاً معقولة لتخفيض مدفوعات خدمة الدين الى " مستوى يمكن تجمله".
- مصادر لتخفيض كبير للدين من الدائنين الرسميين الثنائيين عن طريق الاتفاق مع (نادي باريس).

3. تصورات ومبادرات أخرى طرحها الدائنون. أكدت تجربة السنوات الأولى التي تلت انفجار أزمة المديونية الدولية على أن الاستراتيجيات التي طبقها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاحتواء تلك الأزمة لم تكن كافية ولا فاعلة لوقف الانهيار المحتمل الذي كان يصعب توقع نتائجه وآثاره. إن الحلول التي قدمت، وكما أشرنا لذلك في الفقرات السابقة، تحركت على محور وحيد، هو تحميل البلدان المدينة ولوحدها تكلفة عملية الإنقاذ. وكانت نتيجة تطبيق الاستراتيجيات المضادة للأزمة مدمرة للعديد من تلك البلدان. أمام هذه الوقائع برزت احتمالات الانهيار المالي الدولي واحتمالات تزايد إمكانيات عدم الدفع وكذلك احتمالات الانفجارات السياسية في كثير من الدول المدينة³⁴. وقد عُرفت الكثير من "المبادرات" لتجاوز هذا الواقع، من بينها:

³³ لمزيد من التفاصيل قارن: د. رمزي زكي، "أزمة القروض الدولية....."، مصدر سابق، ص 201 - 218.

³⁴ المصدر السابق، ص 268 - 270.

أ. مبادرة بيكر. نتيجة الفلق المتزايد الذي جرت الإشارة إليه أعلاه، وخوفاً من التداعيات المحتملة، خرج (جيمس بيكر)³⁵ وزير الخزانة الأمريكية آنذاك بمقترحاته التي أعلنها في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر 1985 في مدينة سيؤول (عاصمة كوريا الجنوبية)، والتي عرفت بـ "مبادرة بيكر"، ولقيت صدى وتأييداً واسعاً في البلدان الدائنة (الرأسمالية المتطورة).

تألفت المبادرة المذكورة من ثلاثة عناصر³⁶:

1. اتباع سياسات تكييف في البلدان المدينة.
2. إقراض جديد منسق من جانب الديون التجارية.
3. قروض عامة وبوجه خاص من المؤسسات الدولية.

وقد كانت العقبة الكؤود أمام تنفيذ هذه الخطة تتمثل بالعجز الخطير في إقراض البنوك التجارية للبلدان المثقلة بالديون، والتقدم غير المتوازي الذي حققته هذه البلدان في جهودها للتكيف.

لقد أكدت استراتيجية الدين المنبثقة عن (خطة بيكر) أهمية زيادة الإقراض الصافي من جانب البنوك التجارية للبلدان المثقلة بالديون. غير أن التدفقات الكبيرة في التمويل الاختياري من جانب البنوك التجارية لم تستأنف. وقد قدر بيكر أن ما تحتاجه البلدان المدينة في غضون السنوات التي تلت خطته بحوالي (40) مليار دولار. ووفقاً له فإن هذا المبلغ يمكن تدبيره بشكل متعدد الأطراف، من خلال حكومات الدول الرأسمالية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنوك التجارية. أما عن شروط تدفق هذه الأموال فهي مرتبطة بمدى التزام هذه الدول بتنفيذ حزمة من السياسات، التي لا تخرج في جوهرها عن حزمة سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي³⁷.

يتعين التأكيد هنا على أن الحكم النهائي على (خطة بيكر) كان يتلخص في قدرتها الأنية على تخفيف المخاطر على النظام المصرفي الدولي الرأسمالي. غير أنه يجب الإشارة إلى أن التمويل الخارجي لدعم برامج التكيف كان نادراً، كما أن صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية – وخاصة من البنوك التجارية – ظلّ منخفضاً، لذا لم يكن كافياً لتلبية احتياجات الاستثمار في البلدان المذكورة، وبالتالي مساعدتها على الوفاء بالتزامات خدمة دينها.

أمام هذه الأوضاع كان على البلدان المدينة أن تحد من استثماراتها، ومن جهة ثانية لم تسمح لها أوضاعها، الناجمة عن مازق المديونية، من استعادة نموها، وتجمدت مستويات المعيشة، أو في معظم الحالات تردت بشكل بارز الوضوح والحدّة. وهكذا أصبح عبء الدين الثقيل يعوق تعبئة الموارد المحلية ويقوض "مصادقية" برامج التكيف. وأمام هذا الوضع طرحت ضرورة التفكير بإستراتيجية دين جديدة من طرف الدائنين، وتجلّى ذلك بتقديم خطط جديدة منها:

ب. خطة برادي. بحلول عام 1989 أصبح واضحاً أن الكثير من البلدان النامية يعتبر أن احتمالات خروجها من أزمة الدين تتناقض. وأمام ذلك الوضع ساد توافق تام على أن استراتيجية الدين بحاجة إلى

³⁵ جيمس بيكر (28 أبريل 1930) هو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي، عضو في الحزب الجمهوري شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزيراً للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان بين 1985 و1988 ووزير الخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى 1992. لمزيد من التفاصيل قارن:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D9%85%D8%B3_%D8%A8%D9%8A%D9%83%D8%B1

³⁶ قارن: إيشرات حسين، "الخبرة الحديثة لاستراتيجية الدين"، مصدر سبق ذكره، ص 12.

³⁷ Comp: Bogdanowicz-Bindert, C A, (1986) "The Debt Crisis: The Baker Plan Revisited", *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, Vol. 28, No. 3, pp. 33–45.

دفعة جديدة، وتمثل ذلك بالخطوة التي قدمها وزير الخزانة الأمريكي آنذاك (برادي) الى اجتماع صندوق النقد الدولي المنعقد في أبريل 1989³⁸. الخاصية الرئيسية للموقف الجديد للدائنين والمثبت في المخطط الذي قدمه برادي هي أنه ينطلق عن وعي بفشل (أو على الأقل عدم فاعلية) الإجراءات السابقة، المنطلقة من الفلسفة "التقليدية" التي يستند إليها صندوق النقد الدولي في صياغة برامج. تضمنت خطة برادي العديد من الإجراءات (المطالب) التي يتعين على الأطراف الدائنة والمدينة اتباعها بهدف التغلب على الوضع الازموي للمديونية الدولية. وتتألف الخطة المذكورة من المحاور التالية:

- **المؤسسات المالية الدولية.** يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يقدموا التمويل للبلدان المدينة من أجل تخفيض الدين وخدمة الدين عن طريق:
 - إعادة شراء الدين.
 - مبادلة الديون القديمة تخصم بسندات إضافية جديدة (مضمونة بأصول).
 - مبادلة الديون القديمة بسندات جديدة بقيمتها الاسمية بأسعار فائدة منخفضة. ويتم تمويل هذه العمليات بطريقتين. الأولى، إعادة تخصيص 25% من إقراض الصندوق والبنك بالسياسة للمساعدة على تخفيض أصل الدين القائم عن طريق إعادة شراء الدين والتخفيضات المضمونة للدين الأصلي. أما الثانية، فتتعلق بإمكانية استخدام موارد خاصة لدعم مدفوعات الفائدة في سندات بخصم أو سندات بقيمتها الاسمية منخفضة الفائدة تحل محل دين البنوك التجارية.

وحسب خطة برادي، يجوز أن تقرض المؤسسات المالية الدولية البلدان المدينة من أجل تخفيض الدين قبل استكمال مجموعة التمويل وبعد أن تتعهد هذه البلدان من حيث المبدأ بنهج يسهل التدفقات الجديدة للتمويل التجاري وما يرتبط بذلك من أساليب تخفيض الدين.

- **البنوك التجارية.** حسب هذه الخطة، يتعين على البنوك التجارية أن تقوم بتخفيضات للدين وتقدم أموالاً جديدة، وتدعم التخفيض المتسارع للدين وخدمة الدين وذلك من خلال تخفيض مؤقت ومشروط لبعض شروط الدين الجاري.
- **الحكومات الدائنة.** طالب برادي في خطته أن تستمر الحكومات الدائنة في إعادة جدولته أو إعادة هيكلة قروضها من خلال (نادي باريس)، أو الإبقاء على غطاء ائتمانات تصدير للبلدان ذات "برامج الإصلاح السليمة"، وتلغى العوائق الضريبية والمحاسبية واللائحية أمام تخفيض الدين.
- **البلدان المدينة.** بحسب برادي، يتعين على هذه البلدان أن تتقدم ببرامج تكييف تتجه الى النمو وتتخذ برامج لتشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة.

ج. خطة ميازاوا (وزير المالية الياباني الأسبق). كانت خطة ميازاوا ترتكز الى العناصر التالية³⁹ :

- تقوم البلدان بتحويل جزء من دينها الى سندات مع ضمان لأصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعائدات التصرف في الأصول المملوكة للدولة.
- تتم إعادة جدولته بقية الدين مع فترات سماح تصل الى خمس سنوات يمكن من خلالها تخفيض مدفوعات الفائدة أو وقفها أو الإعفاء منها.

³⁸ See: Brady, *Remarks to a Third World Debt Conference*, DEP'T OF STATE BULL., May 1989, at 53-56. Calverley & Iversen, *Banks and the Brady Initiative*, in: *Third World Debt- Managing the Consequences*, Griffith-Jones (ed.) (London. IFR Publishing Ltd, 1989), p. 129.

³⁹ كما ورد في "التمويل والتنمية" عدد سبتمبر/أيلول 1989، ص 16.

- تزيد الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي اتخذت الخطوتين الأوليتين.

وقد اعتمد الدائنون العديد من **التقنيات** لتخفيض الديون المترتبة بذمة البلدان المدينة، ومن بينها:

- **مقايضة الديون والأسهم.** وبموجب هذا النهج يقوم المقرض الأصلي بشراء الدين بخصم في سوق التداول بتحمل دين البلد، ويحصل في مقابله على عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي. وتستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية وإعادة الإقراض وما الى ذلك.
- **تبادل المستحقات.** وتتطلب مبادلة الدين بخصم بصكوك دين آخر – مثل السندات أو سندات البيع – وأن يكون الصك الجديد أكثر ضماناً، وأن يكون احتمال خدمة المقرض الكاملة لهذا أقوى من خدمة الدين القديم.
- **إعادة الشراء.** في هذا النوع من العمليات يشتري البلد دينه نقداً بخصم.
- **تخفيض خدمة الدين.** دُعيت البنوك غير المستعدة لتقديم أموال جديدة الى بيع مستحقاتها بأسعار فائدة منخفضة مقابل سندات ملغاة من عمليات تخفيف الدين في المستقبل.

ثانياً: وجهات نظر المدنيين. كانت **حصيلة** تطبيق البرامج التي أملاها الدائنون، عبر المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.... الخ) **حصيلة مدمرة ومأساوية** بجميع المقاييس بالنسبة لمعظم البلدان المدينة التي طبقت برامج التكيف أو الإصلاح الهيكلي. أمام هذا الواقع المرير وما ترتب من نتائج بدأت تتبلور في البلدان المدينة أطروحات واقتراحات تدعو الى معالجة جديدة لمشكلة المديونية العالمية وتقليص الآثار المدمرة التي تركها انفجار تلك المديونية في أزمة عميقة منذ 1982. وانطلاقاً من **تفاوت** عمق الأزمة على صعيد البلدان المدينة، وكذلك التنوع في طبيعة القوى المسيطرة في هذه البلدان وطبيعة الصراعات وتناسبات القوى في كل بلد وكذا علاقته بالمراكز الإمبريالية، فإنه يمكن القول بأنه ليس سليماً، من الناحية المنهجية، الحديث عن "وصفة واحدة" يقدمها المدنيون، بل تتنوع تلك الحلول. ويمكن في هذا المجال بلورة **اتجاهين** محددتين⁴⁰ :

- **الاتجاه الأول،** ودعا أصحابه الى **التخفيف** من أعباء الأزمة عبر **إقناع** الدائنين بضرورة تقديم بعض التنازلات والتخفيف من المطالب المتشددة التي يقدمونها عبر برامج التثبيت و التكيف وما تترتب عليه من آثار سلبية، على العموم. غير انه يمكن تحديد مضمون هذه الدعوة المتمثلة بضرورة عدم الوصول بالحوار مع الدائنين الى مستوى المجابهة. وإذا ما جرى دفع الفكرة الأساسية، التي ينطلق منها هذا الاتجاه، الى نهايتها المنطقية نستطيع أن نقول أن **هذا الاتجاه سعى لبلورة حلول لمشكلة المديونية الدولية ضمن النظام الاقتصادي العالمي الراهن، أي ضمن منطق علاقات الإنتاج الرأسمالية.** وإذا كان منطق هذه العلاقات يعيد إنتاج علاقات السيطرة من جهة والتبعية من جهة أخرى، وأن الدائنين بالأساس ينتمون الى البلدان المسيطرة في النظام الرأسمالي العالمي والمديون ينتمون الى البلدان النامية في النظام المذكور، أمكننا القول بأن **تناسب القوى داخل النظام الرأسمالي لا يتيح البتة المجابهة مع الدائنين،** لذا كان يتعين على مفاوضي البلدان المدينة أن يبذلوا الجهود بهدف "إقناع" الدائنين بالوضع الحرج الذي تعيشه البلدان المدينة جزاء تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتعطيل التنمية. لقد **تنوعت** الاقتراحات المقدمة ضمن هذا الاتجاه، سواء تلك التي أتت من بلدان أمريكا اللاتينية والتي تبلورت في **(إعلان قرطاج)**⁴¹، أو مقترحات الدول الأفريقية التي تم عكسها في وثائق مؤتمر قمة الدول المذكورة الذي انعقد في تموز/يوليو 1986 في مدينة أديس أبابا (أثيوبيا)، أو على مستوى **(مؤتمر قمة هراري)** لدول عدم الانحياز

⁴⁰ لمزيد من التفاصيل عن هذين الاتجاهين انظر على سبيل المثال: د. رمزي زكي، "أزمة القروض الدولية....."، مصدر سابق، ص 274 ولاحقاً.

⁴¹ لمزيد من التفاصيل عن إعلان قرطاج انظر:

Jorge E. Navarrete, Foreign Policy and International Financial Negotiations: The external debt and the Cartagena Consensus, *CEPAL Review*, United Nations. No 27, December 1985, pp. 12 – 15.

الذي عقد في سبتمبر (أيلول) 1986. ودون الدخول في تفاصيل تلك المقترحات التي عُرضت في المؤتمرات السابقة، فإنه يمكن عرض تلك المقترحات بهيئة محاور عامة هي:

- مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين.
- تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
- وضع حدود معقولة لخدمة الدين.
- ضرورة تعديل شروط صندوق النقد الدولي.
- ضرورة وجود آليات تكفل مساعدة الدول المدينة.
- زيادة تدفق القروض للدول المدينة.
- تشجيع نفاذ صادرات الدول المدينة الى الدول الدائنة.
- الجمع بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية.
- المعاملة الخاصة للدول الأكثر فقراً.

إن قراءة سريعة لهذه المقترحات (المحاور) تسمح بالقول أنها تتسم بالتواضع وعدم الجذرية، لأنها لا تطرح حلولاً تتجاوز مظاهر الأشياء وتنتقل الى عمق قضية المديونية الدولية والكشف عن جذورها، باعتبارها حلقة عضوية من سلسلة متكاملة من العناصر التي ولدت الأزمة. وبالرغم من هذا التواضع وعدم الجذرية في الطرح إلا أن هذه المقترحات، كما تشير تجربة المديونية الدولية وأزماتها وانفجارها، لم تحظ بأي قبول من الدائنين، بلداناً ومؤسسات، ولم يتغير جوهر السياسات التي قدمت، من طرف الدائنين، لحل الأزمة جذرياً، بل أن الذي تغير في الواقع هو أشكال إدارة الأزمة بما يتفق والظروف والمستويات الفلكية التي بلغت المديونية الدولية التي جرت الإشارة إليها في مكان آخر من هذه الحلقة!

وبالمقابل كانت هناك (مبادرة الدول الفقيرة البالغة الاستدانة PPTE)، وقد أطلقت هذه المبادرة بقرار من قمة مجموعة الدول السبعة الكبار (G7) في مدينة ليون Lyon (فرنسا) عام 1996، تم تعزيزها في قمة ثانية لهذه الدول بكونها (ألمانيا) سنة 1999. وكانت هذه المبادرة تهدف إلى تقليص ديون الدول الفقيرة الغارقة في الديون، لكنها لم تهتم سوى 42 دولة من بين 165، وبشروط قاسية تتطلب وقتاً طويلاً.

وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية:

1. التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولي لانتهاج سياسة مصادق عليها من طرف واشنطن لمدة 3 سنوات. تستند هذه السياسة على صياغة وثيقة استراتيجية لتقليص الفقر، تظل مؤقتة في مرحلة أولى وتدقق فيها بالأساس:

* تفاصيل عمليات الخصخصة.

* إجراءات التفكير الاقتصادي التي تتيح خلق موارد لسداد الديون أساساً.

* كيفية استعمال الأموال، مصدر التقليص، سيما في محاربة الفقر.

2. في مرحلة ثانية سيسعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى التحقق مما إذا كانت السياسة التي انتهجها البلد خلال الثلاث سنوات الأولى كافية لتمكينه من سداد ديونه. وكمعيار على ذلك يتم استعمال قسمة الديون على الصادرات. إجمالاً، إن كانت هذه النسبة تفوق 150% (الديون/الصادرات > 150%) يعتبر البلد غير "مطابق" (insoutenable).

ويبلغ هذا البلد، بذلك، نقطة القرار Decision Point ويعلن قبوله بمبادرة الدول الفقيرة البالغة الاستدانة، ويستفيد من تقليص أولي قد يصل إلى 90% من سداد الدين، وليس من مخزون الدين.

3. يواصل البلد، الذي تخطى المرحلة الثانية بنجاح (نقطة القرار)، نهج السياسات التي يملئها صندوق النقد الدولي، ويعد وثيقة استراتيجية لتقليص الفقر، تكون نهائية.

تتراوح هذه الفترة من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، يطالب البلد خلالها بتطبيق الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي. بتعبير آخر يلتزم بتطبيق سياسات تعزيز "التقويم الهيكلي" !

وأخيرا تأتي نقطة الإتمام يستفيد من خلالها البلد من تقليص طفيف لمخزون ديونه الخارجية.

للإشارة فإنه، في شباط/يناير 2004، من بين 42 دولة كانت هناك 27 بلدا قد بلغ نقطة القرار و 9 دول فقط بلغت نقطة الإتمام.

بخصوص التقليص المذكور، تم إنشاء صندوق خاص بالمبادرة، تسيّره وكالة التنمية الدولية (AID)، التابعة لمجموعة البنك الدولي. ويتم تمويل هذا الصندوق من طرف الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف، والأموال التي يتم جمعها توضع في الأسواق المالية مشجعة بذلك المضاربات المالية !

وبينت التجربة الملموسة أن سياسات التقويم الهيكلي، وما تلاها من تقليص مزعوم لديون الدول الفقيرة لم تؤت أكلها، بل عملت فقط على تكريس الوضع الراهن القائم على الاستغلال والتبعية، ومن ثمة ضرورة للتفكير في حل جذري لمعضلة الديون يتمثل بإلغاء ديون البلدان النامية، حيث أصبحت هذه الديون أعباء حقيقية لا يمكن تحقيق أي تنمية حقيقية في ظلها.

• الاتجاه الثاني، ويدعو إلى حل جذري لمشكلة المديونية الخارجية وذلك من خلال إلغاء الديون. إن

هذا الاتجاه للدفاع عن الحل المذكور ينطلق من حقيقة قوامها أنه يستحيل في الظروف التي تمر بها البلدان المدينة تسديد الديون أو المطالبة بها، وبأن مسألة هذه الديون قد تحولت إلى مسألة سياسية، وينبغي معالجتها انطلاقاً من هذه المنطلقات. ويتعين الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يرى بأن البلدان المدينة لن تستطيع العثور على مخرج واقعي ومضمون من الوضع الناشئ ما لم يرتبط حل قضية المديونية الخارجية لهذه البلدان بحل يتمثل بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد، يتجاوز النظام الراهن الذي يعاد إنتاجه على أساس منطق الاستغلال والتبعية المتجددة دوماً، وبأشكال جديدة. ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن تسوية الديون المترتبة بذمة الدول النامية المدينة، يمثل استحالة اقتصادية، واستحالة سياسية، واستحالة أخلاقية⁴². وانطلاقاً من الاستحالات الثلاث السابقة فإن الحل، بحسب هذا الاتجاه الراديكالي، لن يكون ممكناً إلا بإلغاء هذه الديون وضرورة اتحاد البلدان المدينة لشن النضال من أجل تحقيق مطلب الإلغاء. إن الأشكال الخاصة للخروج من هذه الأزمة تختلف من بلد لآخر، ويحددها الوضع الاقتصادي والسياسي القائم وعوامل أخرى. غير أن الأمر المشترك، في كل الأحوال، فيتمثل في استحالة الاستمرار في تسديد الديون. ولهذا فإن أي بديل واقعي للزمن إنما ينبغي أن يسعى لوضع حدٍ للعبة التي لا نهاية لها ولا معنى لها بشأن جدولة وتنظيم وتأجيل مواعيد تسديد الديون، والتخلي عن الآمال الموهومة بتخفيض أسعار الفائدة. فما دامت هذه اللعبة دائرة – حتى لو تحسنت شروطها – فإنه يستحيل مواجهة الآليات الاقتصادية التي أريد لها أن تكون أداة للهيمنة والنهب والاستغلال. إن هذا الاتجاه لم يبرهن بصورة دافعة على استحالة تسديد الديون المترتبة بذمة البلدان المدينة فقط، بل وأشار كذلك إلى الطريق الملموس لاستئصال هذه المسألة إذا

⁴² قارن: "الأزمة العامة للأسواق المالية ومعضلة الدين الخارجي في أمريكا اللاتينية". "قضايا السلم والاشتراكية" العدد 1986/4، ص 72 ؛ كذلك: أريك ليسن، "سادة الكولونيات الجديدة"، (في:) عالم آخر ممكن، تحرير ي. إيرغون، المانيفست، ستوكهولم بدون تاريخ، ص 148 ولاحقاً، (باللغة السويدية) ص 148 ولاحقاً ؛ كذلك: يوهانا ساندهل (تحرير)، "هذا لا يكفي – أصوات انتقادية حول المبادرات الراهنة لتسوية المديونية"، منير الجنوب، 2000 (باللغة السويدية).

ما أوقف سباق التسلح فإن 10 – 20% من النفقات العسكرية العالمية تكفي لتسديد ديون "بلدان العالم الثالث" بصورة تامة. وهذه العملية قابلة للتحقيق تماماً، كما إنها لا تلقي أية أعباء إضافية على دافعي الضرائب في الدول الدائنة ولا تهدد أمنها، لأن مصالح الدفاع لا تتأثر بها. كما أن مجموع الموارد الضرورية لهذه العملية تافهة حقاً بالمقارنة مع الأرباح التي جنتها البلدان الرأسمالية المتطورة من "الدول المستعمرة والتابعة" في خلال قرون من السيطرة والنهب⁴³.

⁴³ هناك العديد من الدراسات الجادة حول طبيعة استنزاف الفائض هذا. لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال: بول باران، "الاقتصاد السياسي للنمو"، (القاهرة، 1967)؛ كذلك: أريك هوبسباوم، "عصر رأس المال....."، مصدر سابق.